الأمم المتحدة
A/C.2/77/L.10
الجمعية العامة
Distr.: Limited
10 October 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 17 من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

باكستان*: مشروع قرار

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها 192/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 217/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 208/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 223/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 207/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 208/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 198/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، وإلى قرارها 299/70 المؤرخ 29 تموز/يوليه 2016 بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030[(1)]، وتدعمُها وتكملُها، وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن العالميين،

وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، بالمكسيك، من 18 إلى 22 آذار/مارس 2002، وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين.

(1) القرار 1/70.

22-23018 (A) 131022 171022

الرجاء إعادة استعمال الورق

مونتيري، المعقود في الدوحة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008، وإلى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا من 13 إلى 16 تموز/يوليه 2015،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الإنسان وترمي إلى إحداث التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا اتفاق باريس[2] ودخوله حيز النفاذ باكرا، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما، وأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[3] التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تكرر تأكيد ما ورد في خطة عمل أديس أبابا من إقرار بأن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، والتوصل إلى الإعمال الكامل لحقوق الإنسان المكفولة لهن، هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطرد وشامل ومنصف،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق أيضا أن جائحة كوفيد-19 لا تزال تتسبب في معاناة إنسانية وأضرار اجتماعية – اقتصادية وتُفاقم حدتها، وأنها أدت إلى استفحال أوجه الضعف التي كانت موجودة من قبل، ورسّخت العقبات التي تعترض تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وأتت بأخرى جديدة، ووسعت من هوة

(2) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(3) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

انعدم المساواة، بما في ذلك انعدام المساواة بين الجنسين، وزادت من معدلات البطالة وأعداد من تركوا القوى العاملة، وتستمر في التأثير في من يعيشون في أوضاع هشة أكثر من تأثيرها في غيرهم،

وإذ تدرك الحاجة إلى الإتيان بحلول نسقية لمعالجة الآثار الاجتماعية – الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، والتغلب على التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها التي فاقمتها الجائحة، والتعافي على نحو مستدام وشامل له مقوّمات الصمود، بالاقتران مع تعزيز التنفيذ التام لأهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشدّد على الحاجة الملحة إلى وضع مقاييس لقياس التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكمّلة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه بهدف إيجاد نهج أشمل للتعاون الدولي، وتُوجِّه جهود إتاحة التمويل الميسر والتعاون التقني لجميع البلدان النامية،

وإذ تؤكد من جديد أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تحيط علما بانعقاد الاجتماعات التحضيرية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، ومنها مثلا معتكف مجموعة أصدقاء مونتيري،

وإذ ترحب بعقد منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة من 25 إلى 28 نيسان/أبريل 2022،

وإذ تشير إلى الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي للمنتدى[4] حيث تقرَّر أن يُعقد المنتدى الثامن المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من 24 إلى 27 نيسان/أبريل 2023، وأن يتضمن المنتدى الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وحيث دُعيت الجمعية العامة إلى النظر في مدى الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية،

وإذ تشير أيضا إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 206/2017 المؤرخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2016،

وإذ تشير كذلك إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى السابع لمنتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين الذي أُجري افتراضيا يومي 6 و 7 أيار/مايو 2021، وما انبثق عنه من نتائج[5]، وإذ تتطلع إلى انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لمنتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين والمزمع عقده في 14 و 15 آذار/مارس 2023،

وإذ تشير إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي عُقد في 26 أيلول/سبتمبر 2019، وإذ تتطلع إلى انعقاد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي سيعقد مباشرة بعد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في عام 2023، تحت رعاية الجمعية العامة،

---

(4) انظر E/FFDF/2022/3.

(5) انظر E/2021/70.

وإذ تشير أيضا إلى قيام الأمين العام بإنشاء التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة وبنشر خريطة طريق تمويل خطة عام 2030، وإذ تتطلع إلى المزيد من المعلومات المستوفاة عن تنفيذ استراتيجية الأمين العام لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2018-2021)،

وإذ تؤكد من جديد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019[6]،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بألا يترك أحد خلف الركب، وإذ تؤكد من جديد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والأمل في أن ترى الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تعيد الالتزام بالسعي إلى الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب،

وإذ تجدد التزامها بكفالة عدم ترك أي بلد أو أحد خلف الركب، وبتركيز جهودنا حيث تكون التحديات أكبر ما تكون، بما في ذلك بكفالة إدماج أولئك الذين هم أشد تخلفا عن الركب ومشاركتهم،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[7]، وتلاحظ مع القلق عدم إحراز تقدم في الالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[8] وأهداف التنمية المستدامة، وتقر في الوقت نفسه بأن سرعة التغير في العالم أثرت في التنفيذ وأن تحديات اللحظة الراهنة تستحق اهتمام وتركيز واضعي السياسات على أعلى مستوى؛

2 - ***تؤكد*** ضرورة العمل على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا بصورة كاملة وفي الوقت المناسب، بما يشمل إعادة التأكيد والبناء على إنجازات إعلان الدوحة[9] وتوافق آراء مونتيري[10]؛

3 - ***تحيط علما*** بتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية[11]، وتلاحظ مع القلق الرسالة الرئيسية لهذا التقرير وهي ضياع عقد كامل من التنمية المستدامة، حيث إن البلدان المتقدمة تعافت اقتصاديا بسرعة من صدمة الجائحة في عام 2021 بينما لم تسترجع البلدان النامية ما ضاع منها من مكاسب، وتسبب ذلك في انتكاسة شديدة على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أصبح 77 مليون شخص آخرين يعيشون في فقر مدقع في عام 2021 وتفاقمت مستويات التفاوت بشدة؛

4 - ***تسلّم*** بأنه، في سياق مكافحة الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 ومن أجل تحقيق تعاف مستدام وشامل وقادر على الصمود، من المهم توفر شبكة أمان مالي عالمية مؤدية لوظائفها، يكون في صميمها صندوقُ نقدٍ دولي قوي وقائم على الحصص ومزود بالموارد الكافية، من أجل دعم انتعاش اقتصادي عالمي، وترحب بعملية تخصيص حقوق سحب خاصة بما يعادل 650 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في 23 آب/أغسطس 2021، وتدعو إلى أن يُخصص صندوق النقد الدولي دفعة إضافية

(6) القرار 291/73، المرفق.

(7) A/77/223.

(8) القرار 313/69، المرفق.

(9) القرار 239/63، المرفق.

(10) *تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(11) *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2022* (منشورات الأمم المتحدة، 2022).

من حقوق السحب الخاصة من أجل البلدان المحتاجة لتلبية المتطلبات الناجمة عن تداعيات الأزمات المتتالية الراهنة، وتدعو البلدان التي تتمتع بمواقف خارجية قوية إلى النظر في الخيارات المتاحة لها للقيام على أساس طوعي بتوجيه جزء من مخصصاتها من حقوق السحب الخاصة لصالح جميع البلدان النامية المحتاجة، وفقا للقوانين والأنظمة الوطنية، وتشير إلى أن ضمان القدرة على تحمل الدين وتأمين السيولة يمكن أن يؤديا دورا هاما في تحقيق تعاف مستدام وشامل وقادر على الصمود وأهداف التنمية المستدامة؛

5 - ***ترحب*** بالاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي الصادرة عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2022 التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحث على تنفيذ تلك الاستنتاجات والتوصيات على نحو كامل وفعال وفي الوقت المناسب، وتتطلع إلى المثابرة على العمل من أجل تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ النواتج المتوخاة من تمويل التنمية وتعوق توفير وسائل التنفيذ، وتشجيع تبادل الدروس المستفادة من التجارب على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ هذه الخطة حسب الحاجة، وتقديم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها في الاستنتاجات والتوصيات الموضوعية التي سيُتّفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في منتدى عام 2023؛

6 - ***تشير*** في هذا الصدد إلى المضي في وضع أطر التمويل الوطنية المتكاملة دعما لاستراتيجيات التنمية المستدامة المملوكة وطنيا، من أجل مواصلة تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، مع توخي تعبئة طائفة عريضة من مصادر وأدوات التمويل ومواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاستفادة من كامل الإمكانات التي تتيحها كافة وسائل التنفيذ؛

7 - ***تحيط علما*** بالموجز الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعمال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2022[(12)]؛

8 - ***تشدد*** على أن التخطيط المناسب والجيد التوقيت لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2023 أمر بالغ الأهمية لعمل المنتدى الجوهري ونتائجه؛

9 - ***تدعو*** رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يأخذ في الاعتبار، الموجز الذي قدمه رئيس المجلس عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2022، في إطار التحضير لمنتدى عام 2023؛

10 - ***تشير*** إلى أن القرارات المتعلقة بمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية يتعين أن ترد ضمن استنتاجات وتوصيات المنتدى المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي؛

11 - ***تحيط علما*** بعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وبالتبرعات الأولية التي قدمتها الهند لصندوق التبرعات الاستئماني، والتي قدمتها النرويج لمشروع متعدد الجهات المانحة يهدف إلى دعم عمل اللجنة ولجنتيها الفرعيتين والأنشطة ذات الصلة لتنمية القدرات، وكذلك بالتبرعات المقدمة من الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى لمساعدة الهيئات الفرعية للجنة، وتحث الدول الأعضاء على المبادرة إلى الإسهام بقدر أكبر في الصندوق الاستئماني من أجل مواصلة دعم مشاركة البلدان النامية؛

12 - ***تشير*** إلى عقد المنتدى العالمي للبنى التحتية لعام 2020 افتراضيا في الفترة من 6 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وتدعو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى تقديم إحاطة إلى الدول

(12) A/77/82-E/2022/64.

الأعضاء عن نتائج المنتدى، وتكرر التأكيد على أن المنتدى مكلف بتحديد ومعالجة أوجه القصور في البنى التحتية والقدرات في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية؛

13 - ***تشير أيضا*** إلى ما أحرز من تقدم في تفعيل العناصر الثلاثة لآلية تيسير التكنولوجيا، وترحب بإنشاء المنصة الإلكترونية 2030 Connect باعتبارها جزءا من الآلية؛

14 - ***تشير كذلك*** إلى تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص إلى تقديم المزيد من التبرعات المالية والمساعدة التقنية لضمان تنفيذه بشكل كامل وفعال؛

15 - ***تشير*** إلى عقد المنتدى السنوي السابع المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة في نيويورك يومي 5 و 6 أيار/مايو 2022، والذي كان موجز مداولاته الذي أعده الرئيسان المشاركان[13] جزءا من مدخلات أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وأبرز، في جملة أمور، تعزيز التواصل والمواءمة بين أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما المبتكرون والممولون وغيرهم من الداعمين، لسد الثغرة التكنولوجية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

16 - ***تشير أيضا*** إلى أن خطة عمل أديس أبابا تتيح إطارا عالميا لتمويل التنمية المستدامة، وهي جزء لا يتجزأ من خطة عام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية يتطلب تنفيذها المتابعة وتتعلق بمجالات عملها السبعة - أي الموارد المحلية العامة؛ والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية؛ والتعاون الإنمائي على الصعيد الدولي؛ والتجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية؛ والديون والقدرة على تحمل الديون؛ ومعالجة المسائل العامة، والعلم والتكنولوجيا، والابتكار وبناء القدرات؛ والبيانات والرصد والمتابعة؛

17 - ***تكرر تأكيد*** أن الدول لن تستطيع بلوغ الأهداف والغايات الطموحة الواردة في خطة عام 2030 دون تنشيط الشراكة العالمية وتعزيزها ودون إيجاد وسائل تنفيذ تكون طموحة بنفس القدر، وتؤكد مجددا الالتزام الوارد في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

18 - ***تحث*** البلدان المتقدمة النمو على زيادة حجم التزامات كل منها على صعيد المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بها، بما في ذلك الالتزامات بتحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 في المائة و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة لأقل البلدان نموا؛

19 - ***تشدد*** على الحاجة إلى تعزيز قدرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على الإقراض، وتحثها على الاستفادة على أفضل وجه من ميزانياتها العمومية من أجل تحقيق أمثل أداء في الإقراض، مع الحفاظ على تصنيفاتها والقدرة على تحمّل أعبائها المالية؛

(13) انظر E/HLPF/2022/6.

20 - ***تلاحظ*** التوصيات السياساتية الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتلاحظ أن التوصيات السياساتية المتفق عليها هي بمثابة مدخلات في أعمال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وفقا لاختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي؛

21 - ***تلاحظ أيضا*** أنه من أجل النهوض بالإجراءات العالمية الجريئة والمتضافرة لمواجهة الآثار على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وتحقيق تعاف مستدام وشامل وقادر على الصمود، ووضع العالم على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، لا بد من توجيه تدابير الاستجابة لكوفيد-19، والجهود المحلية والإجراءات المتعددة الأطراف على السواء، وكذلك الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تشمل القطاع الخاص، نحو دعم التنمية المستدامة في الأجلين المتوسط والطويل، ولا سيما في البلدان النامية، وتؤكد أهمية تحسين الاستثمار والتمويل في القطاعات التي تتسم بأهمية حاسمة للتعجيل بتحقيق خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، وغيرها من الالتزامات المتفق عليها لدعم البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، في خضم جائحة كوفيد-19، وتشدد على ضرورة الترويج للقيام باستثمارات في البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود والعالية الجودة، ولا سيما في البلدان النامية، على النحو الذي يفضي إلى أكبر أثر ممكن على الصعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، من أجل بناء القدرة على مواجهة الصدمات لضمان تعاف شامل ومستدام وقادر على الصمود وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسلّم بالدور المهم الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المتعددة الأطراف في معالجة الثغرات في القدرات والاحتياجات من التمويل لتنمية مشاريع البنى التحتية الجيدة النوعية والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود، ولا سيما في البلدان النامية، والعمل في هذا الإطار من خلال المبادرات القائمة؛

22 - ***تهيب*** بجميع الدول الأعضاء أن تشرع في عملية حكومية دولية بالتشاور مع الجهات المعنية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف واللجان الإقليمية، لوضع مجموعة من المقاييس لقياس التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكمّلة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، ثم العمل بها عالميا لتوجيه جهود إتاحة التمويل الميسر والتعاون التقني للبلدان النامية؛

23 - ***تثني*** على العمل الذي أنجزه الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتتطلع إلى عمله النهائي، وتشجع المجتمع الدولي على مراعاة الضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك الإمكانات التي سيتيحها مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد، كواحد من معايير تحديد إمكانية الحصول على التمويل الميسّر؛

24 - ***تُقرّر*** أن تنظر في عقد مؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية في عام 2025 لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وخطة عمل أديس أبابا، وتحديد العقبات والقيود المصادفة في تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها في هذه الوثائق، وتحديد التدابير والمبادرات الكفيلة بالتغلب على هذه القيود كذلك، ومعالجة المسائل الجديدة والناشئة، بما يشمل تجديد النموذج الحالي للتعاون الإنمائي وكفالة إتاحة تمويل التنمية على نحو يكون أكثر فعالية وعدلا وإنصافا؛

25 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين تقريرا عملي المنحى، يعرض فيه التحديات الناشئة وعوامل التسريع الرئيسية المتعلقة بتمويل التنمية التي يمكن

أن تكون لها أهمية في المناقشات المقبلة في إطار منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وبشأن مؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية؛

26 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين البند المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية".